

التعدد المنهجي :

أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية

أ. ليमान عميرات

تنامت في العلوم الاجتماعية مؤخرًا الكتابات المتشائمة، التي تتبنى مقولة أن العلوم الاجتماعية تمر بأزمة متعددة الأوجه، فهي إسنادًا إلى هذه الكتابات، تعاني أزمة منهج وأزمة تنظير وأزمة تفسير للواقع. ويلاحظ أن معظم تلك الكتابات قد أسندت إلى مقارنة العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية لتدعيم وجهة نظرها.

ونرى أن وضع العلوم الاجتماعية في مقارنة مع العلوم الطبيعية أمر مححف بحق العلوم الاجتماعية، وأن مثل هذه المقارنات لا تتم عن إدراك تام لطبيعة العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء. فالعلوم الاجتماعية قائمة على مجموعة من الفرضيات المعلمة لها، ولها مزاعمها الخاصة بها، التي تختلف بالضرورة عن تلك الموجودة في العلوم الطبيعية (الدامغ 1993). والفرق بين الاثنين واضح: فالعلوم الطبيعية تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية التي تتصف بالثبات النسبي. أما العلوم الاجتماعية فتهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتصف بأنها دائمة التغير وبالغة التعقيد. ومن هذا المنطلق، فإن أي استخدام للعلوم الاجتماعية لا يجب أن يتم بمعزل عن الفرضيات المعلمة لكل جوانبها والتي يتم عن طريقها تفسير واقع ما.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم صورة مبسطة - وفي الوقت نفسه شاملة- عن التعدد المنهجي The methodology of triangulation أو كما يطلق عليه دنزن (Denzin 1989) Multiple triangulation. ويمكن تحديد مشكلة البحث في « مدى ملائمة التعدد المنهجي لطبيعة العلوم الاجتماعية » وسيحاول الباحث من خلال عرضه للتعدد المنهجي الإجابة عن التساؤلات التالية:

- (1) إلى أي مدى يمكن تطبيق التعدد المنهجي ؟ (2) ماذا يحقق توظيف التعدد بالمنهجي ؟
- (3) ما الصعوبات والعقبات المتوقعة عند استخدام التعدد المنهجي ؟

ونحن نرى أن هناك منهجين رئيسيين، هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، ويندرج تحت كل منهما عدد من المناهج الفرعية. وفي كل الأحوال، لا يعتبر التعدد المنهجي جديداً، إذ أن الكتابات المبكرة عنه في العلوم الاجتماعية بدأت تظهر في السبعينات الميلادية. أما في العلوم الطبيعية، فإن توظيفه فعليا له تاريخ طويل. فقد بدأت تلك العلوم على استخدام أكثر من منهج في دراستها للظواهر الطبيعية (Denzin, 1989, 234). والتعدد المنهجي في أبسط صورة هو استخدام أكثر من ملاحظ، أو أكثر من منهجية، أو استخدام أكثر من مصدر للبيانات، أو أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، أو استخدام أكثر من نظرية لتفسير البيانات بعضها أو كلها (Denzin, 1989, 237).

ويقوم التعدد المنهجي على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي **non one of us is as strong as all of us** أو ما معناه "لا يوجد بيننا من هو أقوى منا جميعاً".

ويتكون التعدد المنهجي من خمسة أنواع رئيسية وهي: تعدد النظريات وتعدد المناهج وتعدد الملاحظين وتعدد النظريات وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد مصادر البيانات. ونعرض فيما يلي لكل منها:

أولاً: تعدد النظريات:

تحتل العلوم الاجتماعية بوجود عدد كبير نسبياً من النظريات (Yegidis and Weinbach, 1991) وهي تتفاوت من حيث التركيز على المواضيع التي تتناولها، سواء ركزت على الشخصية أو على تفسير المجتمع أو على ظاهرة اجتماعية بعينها. كما تتفاوت من حيث طريقة بنائها (استقرائية أو استنباطية)، وكذلك من حيث قوتها ودرجة التحقق التجريبي من فرضياتها. وبالرغم من وجود هذا الكم الضخم من النظريات، فإنه ليس هناك نظرية تحتل بقبول كافة المتخصصين في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية (Trader 10, 1977) ذلك أن كل نظرية تنظر إلى الظاهرة من منظور مختلف خاص بها (العبيدي 1989). وعليه فإن اللجوء إلى نظرية بعينها لتفسير ظاهرة اجتماعية ما، من شأنه أن يحد

من نظرة الباحث إلى الظاهرة المدروسة بشكل كبير. ويقلل، بالتالي من مصداقية تفسيره لتلك الظاهرة.

إلا أنه قلما يتمكن الباحثون من توظيف هذا النوع من التعددية. فعادة ما تكون الدراسات الاجتماعية قائمة على عدد بسيط من الفرضيات والتي تمثل أبعاد ومجاور تلك الدراسات ومن ثم تتم عملية جمع البيانات في إطار تلك المحاور والأبعاد (أونجيل 1983، 22، 239، 1989 Denzin) ولكن اللجوء إلى أكثر من نظرية وأكثر من منظور في دراسة الظاهرة، أو المشكلة الاجتماعية، له فائدة كبيرة. فتعدد النظريات يسمح للباحث أو الباحثين باختيار البيانات والمعلومات المجموعة في الدراسة، عن طريق أكثر من نظرية، مما يجعل التفسير المتوصل إليه أقرب إلى الدقة والصواب، لأن توظيف أكثر من نظرية في دراسة الظاهرة نفسها يمنع الباحث من التحيز لنظرية معينة وتجاهل نظريات أخرى. فضلا عن ذلك، فإن استخدام أكثر من نظرية لتفسير الظاهرة أو المشكلة، محل الدراسة، يجعل الدراسة والتحليل أكثر عمقا (Fielfing & Fielfing 1986، 33).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تشابها بين تعدد النظريات والتكامل المعرفي *Inter-disciplinary approach*، لذا من المهم التفرقة بينهما. فالتكامل المعرفي نشأ أساسا نتيجة إدراك علوم كثيرة - ومنذ وقت طويل - أن ما لديها لوحدها، وما تم الوصول إليه في حدود العلم أو الحقل ذاته لا يكفي، وأنها تحتاج إلى ما وصلت إليه العلوم الأخرى من تجارب وحقائق. ولعل مهنة الخدمة الاجتماعية أصدق دليل على ذلك. فهي مهنة اعتمدت على ركيزتين أساسيتين، هما علم النفس وعلم الاجتماع، أي أنها وليدة للتكامل المعرفي ومنه انفصلت وطويت، إلى حد ما، بعض النماذج النظرية الخاصة بها والتي تخدمها بشكل تطبيقي وعملي. ولم تتوقف عند هذا الحد، بل إنها اعتمدت على علوم أخرى مثل علم الإدارة وعلم الاقتصاد، ووظفت بعض ما وصلت إليه تلك العلوم في ممارستها للمهنة.

وفي الواقع، فإن هناك نظريات عدة وصلت للخدمة الاجتماعية نتيجة للتكامل المعرفي. ولعل نظرية الأنساق العامة *general systems theory* تعبر بشكل واضح عن ذلك. فهي نشأت

أساس في علم الأحياء، ومنه تم نقلها إلى علم الاجتماع حيث قام بارسونز بتطوير مفاهيمها وتطويرها لعلم الاجتماع، ومن ثم انتقلت إلى الخدمة الاجتماعية.

وعلى الرغم من التشابه الموجود بين فكرة التكامل المعرفي وتعدد النظريات إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما. فالتكامل المعرفي في واقعه هو الاعتماد على نظريات مختلفة من حقول علمية مختلفة في دراسة الظاهرة محل الدراسة، بينما يعتمد التعدد النظري على أكثر من نظرية (بغض النظر عما إذا كانت النظرية أساس قد وصلت إلى الحقل عن طريق التكامل المعرفي كما هي الحال في نظرية الأنساق العامة) في إطار الحقل نفسه في دراسة الظاهرة.

وقد تمخضت محاولات الدمج النظري (وليس التعدد النظري) في الخدمة الاجتماعية عن ولادة ما يسمى بالنموذج الانتقائي eclectic model، والذي يتم فيه مزج أجزاء متفرقة من نظريات مختلفة لتفسير سلوك العملاء Clients وتقديم العلاج الإكلينيكي لهم (Malcolm 1991، 47-50). إلا أن هذا النموذج تعرض لانتقادات حادة بسبب صهره لنظريات مختلفة، وفي أحيان كثيرة متضاربة في أساسها الفلسفي، في إطار واحد، وهو يختلف تمام عن تعدد النظريات الذي يسمح بتفسير الظاهرة والنظر إليها من زوايا مختلفة، مستخدماً نظريات مختلفة مستقلة فلسفياً (ليست بالضرورة متنافسة فيما بينها) وذلك بغرض السماح للباحثين برؤية البدائل المتاحة لهم نظرياً، لتفسير البيانات من زوايا مختلفة، ومنع التحيز لنظرية بعينها، و/أو إليها على أنها تمثل الواقع أن تفسيره.

وقد انتقد العديد من العلماء تعدد النظريات معتبرين أنه قد لا يؤدي إلى رسم صورة متكاملة عن الظاهرة محل الدراسة. إلا أن هذا هو الأساس أو الغرض من استخدام تعدد النظريات، ألا وهو رسم صورة متعددة المستويات للحقيقة، لأن الحقيقة في واقع أمرها، قد يكون لها مستويات متعددة وأوجه مختلفة وليست بالضرورة صورة متسقة متكاملة الأجزاء.

أما في واقعنا العربي، فإن الأمر أكثر تعقيداً. لك أن معظم النظريات - إذا لم تكن كلها- طورت أساساً من خلال واقع اجتماعي وثقافي وسياسي يختلف بصور متفاوتة عن واقعنا العربي، وقد

يحتاج لأمر إلى مواءمة هذه النظريات أساساً لتتفق مع هذا الواقع، قبل تقرير استخدامها سواء بصورة منفردة أو بعضها في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ثانياً: تعدد المناهج:

تأرجح العلوم الاجتماعية بين قطبي المنهجية الرئيسيين وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الباحثين يميلون إلى المنهج الكمي، إلا أن ذلك لا يقلل على الإطلاق من شأن المنهج الكيفي.

وهناك فرق واضح في العلوم الاجتماعية بين استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فالمنهج الكمي يستخدم عادة لحصر وربط الظواهر الاجتماعية والنفسية (Epstein 185). ويعني المنهج الكمي للكثيرين استخدام تقنية العينة العشوائية Randomization والمنهج التجريبي وشبه التجريبي والمقاييس الموضوعية والتحليلات الإحصائية المعقدة ومنهج المسح الاجتماعي (Reichard & Cook 1986) والمنهج الكمي له نظرة وضعية positivistic وذو خاصية جزئية reductionist وقائم على الاستنباط reduction موضوعي objective وموجه نحو النتائج results-oriented وذو نظرة محايدة للعالم (Dabbs 1982) neutral. كما أن المنهج الكمي مصمم للتحقق والتأكد من العلاقات الموصوفة عن طريق النظرية فالتجريب والعلاقات الارتباطية التي يكثر استخدامها في هذا المنهج مصممة بهدف التحقق من العلاقات بين المتغيرات (Reichard & Cook 1985) وأدوات جمع البيانات في المنهج الكمي مصممة لتقديم حقائق موضوعية ثابتة وقابلة للملاحظة والقياس حول جزئيات أو متغيرات معرفة تعريفاً إجرائياً. ومن هذه الأدوات الملاحظة المقننة وتصاميم البحث التجريبية والاستمارة والمقاييس المقننة.

أما المنهج الكيفي، فيستخدم عادة لمعرفة الخصائص الأساسية والضرورية للظواهر الاجتماعية والنفسية (Epstein 1985) ويرتبط المنهج الكيفي باستخدام المنهج الاثنوغرافي ومنهج دراسة الحالة والمقابلات العميقة والملاحظة بالمشاركة (Reichard & Cook 1985) والمنهج الكيفي قائم على الاستقرار Induction ويهتم بالظواهر بصفة أكثر ويعتبر أكثر شمولية، وذو صيغة ذاتية Subjective

وموجه نحو الخطوات process-oriented وله نظرة أنثروبولوجية نحو العالم View of the anthropological world (Dabbs 1982).

ويصور المنهج الكيفي العالم على أنه شديد التعقيد، والحقائق فيه دائمة التغير ومكونة من أبعاد من التصورات والمعاني، التي تتأثر بشدة بالتفاعل بين السياق البيئي والتفاعل الذاتي للأشخاص. ويهدف المنهج الكيفي إلى الكشف عن معاني العلاقات القائمة في إطار الظواهر الاجتماعية، وأثر هذه العلاقات على الأداء الاجتماعي. أما الأدوات المستخدمة في هذا المنهج فهي الملاحظة المباشرة غير المقننة والمقابلة غير المقننة والمقاييس غير المقننة والطبيعية التي تستخدم في دراسة الظواهر الحالية من التحكم التجريبي. وبالرغم من عدم وجود تقنين أو أنظمة محددة للمنهج الكيفي، كما هي الحال في المنهج الكمي، إلا أن جهود جمع البيانات أن تتبع خطوطاً عامة تتطلب الصدق والثبات، فضلاً عن المهارة والمثابرة والتمرين المستمر للباحثين (Reichard & Cook 1985).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك القليل من الاتفاق بين العلماء المهتمين بالمنهجية على أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين الكمي والكيفي (Dabbs 1982). والفرق بين المنهجين يتعلق بجذورهما الفلسفي، فالمنهج الكمي منطلق من الفلسفة المنطقية الوضعية logical positivism، التي ترى أن المعاني مستقلة عما نراه من حولنا من أشياء، وأنها (أي المعاني) من الممكن تفتيتها إلى أجزاء صغيرة قابلة للقياس عن طريق مقاييس موضوعية. أما المنهج الكيفي فمنطلق من الفلسفة البنائية الاجتماعية Social constructionism، التي ترى أن هناك حقائق متعددة وأن الحقيقة في واقع أمرها لها مستويات وأبعاد متعددة، وأن المعاني يمكن فهمها من خلال مستويات متعددة عن طريق السياق الاجتماعي.

وفي الواقع فإن هناك خلافاً جدياً بين أنصار كل منهج يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر. فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلى أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث وأن النتائج المتحصل عليها باستخدام المنهج نابعة من ذاتية الباحث، وعليه فهو أبعد من المنهج الكمي عن الموضوعية وبالتالي عن المعلم. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياقاً لا مبرر له خلف الأرقام والإحصاء. التي لا

يمكن أن تعبر بصدق عن ظاهرة ما، ولا تمكن من التمعن في دراسة الظواهر بصفة عامة، لذا فهي سطحية.

ومع ازدياد نبرة الخلاف وحدته، بدأت تظهر مؤخرا الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن كلا المنهجين له مزايا وله عيوبه، وأن هناك متسعا في العلوم الاجتماعية لكليهما، وعليه فكلاهما مطلوب. وحقيقة الأمر أن هذين المنهجين مكملان لبعضهما، إذ أن كلا منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية دمج هذين المنهجين. ويمثل التعدد المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معا في دراسة الظاهرة نفسها مستخدما التعدد المنهجي (AL-Jasir 1995, 14-17).

ثالثا، تعدد الملاحظين:

يتعامل الباحث في العلوم الاجتماعية مع ظواهر ومشاكل اجتماعية لها علاقة مباشرة بالإنسان والبيئة الاجتماعية بصفة عامة، لذا فإنه من المتوقع أن تؤثر الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة على الباحث وبالتحديد على موضوعيته في درايته.

وترتبط الموضوعية ارتباطا وثيقا بقضية العلم والقيم، وهي القضية التي شغلت حيزا وتأثرت جدلا بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية بشكل عام. فالجدل قائم حول: هل هناك علم خال من القيم وأن القيم تلعب دورا في توجيه البحث العلمي وبالتالي توجيه العلم ذاته ؟

وتعني الموضوعية في أبسط صورتها أن يتم التعامل مع الظواهر الاجتماعية على أنها كيانات مستقلة تمام عن ذات الباحث، ومحاولة تجنب كل الاعتبارات الانفعالية والمواقف الذاتية، وإذا لم يتمكن الباحث من التخلص من مثل هذه الاعتبارات، فإنه يصبح عاجزا عن معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة المدروسة (الهامي 1988:61) ومن هنا تتضح أهمية إلزام الباحث في العلوم الاجتماعية بمتطلبات الموضوعية التي تتجلى في: أولا، الابتعاد عن الأحكام الذاتية، والتركيز على أن الظواهر الاجتماعية مستقلة بذاتها وتتصف بالتلقائية. ثانيا، الإلتزام بالحياد الأخلاقي المهني بقدر الإمكان. ثالثا، الابتعاد عن الآراء والأحكام المسبقة في دراسة الظاهرة الاجتماعية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعامل مع الظواهر الاجتماعية ككيانات مستقلة عن شعور الباحث الداخلي.

وأخيراً، الإلتزام بملاحظة الحقيقة كما هي لا كما يجب أن تكون عليه، وتفسيرها علمياً والكشف عن العلاقات الوظيفية المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية.

إلا أن دنزن (235-235، 1989 Denzin) يعتقد أنه مهما كان مستوى تدريب الباحثين وحرصهم على الدقة والموضوعية، يبقى أن كل باحث هو عبارة عن خلاصة لتاريخه وماضيه والأحداث التي مرت عليه. لذا فإنه يتأثر بالبيئة التي يتعامل معها بطريقة فريدة من نوعها. وعليه، فإن الموضوعية التامة مطالب يستحيل تحقيقه. لذا، وبهدف التقليل من احتمالية التحيز المترتبة عن وجود باحث يرصد ظاهرة ما بمفرده، يفضل توظيف أكثر من باحث لملاحظة الظاهرة نفسها (عبد العال، 1988: 86) إذ أن الاعتماد على أكثر من ملاحظ في دراسة ظاهرة ما كفيل بالحد من ظهور ذاتية الباحث في تلك الدراسة، ذلك أن ظهور ذاتية الباحثين، في حالة تعددهم، سيؤدي بالضرورة إلى تضارب تقارير الملاحظين وهو ما يشكل إشكالية منهجية. وعليه فإن اللجوء إلى تعدد الملاحظين كفيل بالحد من هذه الإشكالية المنهجية.

ويقوم هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي على افتراض أن استخدام أو الاكتفاء بملاحظ واحد لملاحظة ظاهرة أو سلوك ما، أو العيش في مجتمع ما وملاحظته، يكون أكثر عرضة للخطأ والتحيز، كما في الاعتماد على مجموعة من الملاحظين. حيث أن تعدد الملاحظين من شأنه أن يضمن مصداقية أكثر ويقلل من الأخطاء في البيانات المجموعة مما يؤدي بالتالي إلى معرفة أدق وأصوب وأكثر قرباً من الواقع الاجتماعي.

رابعاً: تعدد أدوات جمع البيانات:

يأخذ هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي شكلين رئيسيين. أولهما، تعدد أدوات جمع البيانات. وثانيهما، التعددية داخل الأداة نفسها، أما الشكل الأول، وهو استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، فإنه يتمثل في أي استخدام لأكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، كأن يستخدم الباحث الملاحظة والمقابلة، أو الملاحظة والاستبيان، أو المقابلة والاستبيان البريدي. ويبرر استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، على افتراض أن نقاط الضعف في أداة معينة هي نقاط القوة في أداة أخرى. لذا فإن استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات في دراسة الظاهرة كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كل أداة لوحدها. فالمقابلة كأداة لجمع البيانات، تسمح بالحصول

على معلومات عميقة ودقيقة من المبحوثين عن الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها، ولا تحد المبحوثين بإجابات معينة. ولكن يعاب عليها أنه ليس فيها حفظ لسرية ومجهولية المبحوثين، وأنها تتطلب الكثير من الجهد والوقت، وأنها مرتفعة التكاليف (Isaac & Michael 1989, 132). كما يعاب عليها أنه من الممكن أن يكون فيها تحيز، وقد تجعل المبحوثين يتحرجون من الحديث عن بعض المواضيع الحساسة.

ولو نظرنا إلى الاستبيان البريدي كأداة لجمع البيانات - في المقابل - فسنجد أنه من الممكن أن يحفظ سرية ومجهولية المبحوثين، حيث يتم تعامل الباحث، في معظم الأحيان، مع استمارات تحمل أرقاماً معينة من دون معرفة أي من المبحوثين في استمارة بعينها. كما أنه لا يكلف الكثير من الجهد والوقت، إذ لا تتطلب جهود جمع البيانات، بعد إعادة الاستمارات، إلا إرسالها بالبريد دفعة واحدة، ومن ثم انتظار النتائج بالبريد. وفضلاً عن ذلك، فإن الاستبيان البريدي قليل التكلفة (Nachmias & Nachmias)، إذ من الممكن إعداد نسخ مكررة من الاستبيان، كما أن جهود جمع البيانات لا تتطلب أكثر من باحث واحد والاستبيان البريدي عدا كونه سهل الاستخدام، فإن احتمالات التحيز فيه أقل من المقابلة واستخدامه يرفع الحرج عن المبحوثين ويمكنهم من الحديث عن بعض المواضيع الحساسة.

ولكن يعاب على الاستبيان البريدي أنه لا يمكن الباحث من الحصول على معلومات عميقة ودقيقة، من المبحوثين، عن الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها. فطبيعة الاستبيان البريدي تتطلب الاختصار، من ناحية، وعدم إمكانية عرض جميع الإجابات المتوقعة في خيارات المبحوثين، من ناحية أخرى. كما يعاب على الاستبيان البريدي أنه يحدد المبحوثين بإجابات معينة، مما لا يترك للمبحوثين فرصة التعبير عن آرائهم الخاصة، التي قد لا تكون ضمن الخيارات المتاحة لهم في الاستبيان (وذلك في حالة عدم وجود اختيار "أخرى تذكر"). وأخيراً فإن الاستبيان البريدي لا يمكن الباحث من الحصول على معلومات كاملة عن الظاهرة أو المشكلة المراد كراستها. فكما هو معروف، فإن نسبة الاستجابة في الاستبيان البريدي قليلة نسبياً، وقد لا تتجاوز في أفضل الأحوال 70 % وهو ما يشكل عقبة أمام هذه الأداة من أدوات جمع البيانات.

أ هو ملاحظ، فإن نقاط القوة في المقابلة هي في الواقع نقاط الضعف في الاستبيان البريدي. ونقاط الضعف في المقابلة هي تقريبا نفسها نقاط القوة في الاستبيان البريدي. لذا فإن الجمع بين المقابلة والاستبيان البريدي في دراسة ظاهرة ما كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كلاهما.

وتجدر الإشارة إلى أن المقارنة السابقة بين المقابلة والاستبيان البريدي هي عامة في طبيعتها، لأن بعض مزايا وعيوب كل أداة يعتمد على طريقة استخدامها وتنفيذها، كما يعتمد مدى ملائمة استخدام كل أداة على طبيعة المجتمع وظروفه.

أما الكل الثاني من هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي، فيتمثل في استخدام أكثر من مقياس داخل نفسها (Denzin 1989, 243)، كأن يقوم الباحث باستخدام ثلاثة مقاييس مختلفة داخل استمارة بحث واحدة. أو كأن يقوم الباحث باستخدام مقاييس متعددة مع أحد تصاميم النسق المفرد (Bloom & Fischer 1982, 1994 single system designs). ويعتبر هذا النوع أكثر أنواع التعدد المنهجي استخداما، خصوصا عندما تكون الظاهرة أو المشكلة المدروسة متعددة الأبعاد، بحيث يقيس كل مقياس بعدا من أبعاد الظاهرة، وتعتبر دراسة الرشيد (1994) أنفة الذكر عن هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي، إذ أنها وظفت أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات مثل الاختبارات السيسيومترية والملاحظة البسيطة.

خامسا: تعدد مصادر البيانات:

يقوم هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي على افتراض أن اللجوء إلى، أو الاكتفاء بمصدر بيانات واحد فقط لدراسة الظاهرة / المشكلة المراد دراستها، يكون محمدا للباحث بصورة كبيرة من ناحية، وأقل مصداقية من ناحية أخرى. ويستخدم تعدد البيانات بهدف التأكد من مصداقية البيانات من المصادر المختلفة، وكذلك إلى الظاهرة أو المشكلة من زوايا مختلفة. وحيث أن كل مصدر من مصادر البيانات يعكس في الواقع جزءا محمدا من أجزاء الحقيقة، فإن اللجوء إلى أكثر من مصدر من مصادر البيانات وعدم الاكتفاء بمصدر واحد كفيل بتقديم أجزاء متعددة من الحقيقة المتعلقة بالظاهرة أو المشكلة المراد دراستها (Powers, Meenaghan et al 1985, 85-99).

مزايا التعدد المنهجي:

من خلال العرض السابق للتعدد المنهجي، يتضح لنا أنه يتفوق على غيره من مناهج البحث بالعديد من المزايا، التي يأخذ بعض منها صفة العمومية بالنسبة للتعدد المنهجي، بينما يقتصر بعضها الآخر على نوع بعينه أو أكثر من نوع من أنواع التعدد المنهجي، وهذه المزايا هي كما يلي:

(1) يقلل من احتمالات الخطأ (عام)، التي تنتج عن وجود باحث واحد أو ملاحظ واحد ويقرب من الصواب (الواقع) مما يزيد من مصداقية البيانات المتحصل عليها. (2) يقلل من احتمالية التحيز (عام): تعتبر الموضوعية مطلباً تسعى العلوم الاجتماعية جاهدة لتحقيقه، ولما كانت هذه العلوم تتعامل مع ظواهر ترتبط بدرجات متفاوتة بذاتية الباحث وتؤثر وتتأثر به. فإن الملاحظة تعتبر من أكثر مناهج البحث عرضه للتحيز، وذلك نظراً لطبيعتها. لذا فإن الاعتماد على ملاحظ واحد يقلل، وبشكل كبير من قيمة النتائج المتحصل عليها. وفي المقابل فإن تعدد الملاحظين يقلل من احتمالية التحيز، مهما كان نوعه، كالتحيز لنتيجة أو لجنس أو لعقيدة أو للون، مما يزيد من موضوعية البحث وبالتالي مصداقية النتائج المتحصل عليها (عبد المعطي 1990، 68). (3) يساعد على تفسير النتائج عن طريق أكثر من منظور (خاص بتعدد النظريات)، مما يجعل التفسير المتوصل إليه أقرب إلى الدقة والصواب. فكلما أمكن شرح وتفسير البيانات والمعلومات عن طريق نظريات أكثر، كلما كانت أقرب إلى الدقة والصواب. (4) يزيد من مصداقية النتائج المتحصل عليها (خاص بجميع أنواع التعدد المنهجي باستثناء تعدد النظريات) فمقارنة البيانات التي أخذت عن طريق الملفات مع تلك التي أخذت عن طريق الأشخاص، على سبيل المثال، كفيل بكشف الأخطاء أو المعلومات غير الدقيقة. فكلما كانت البيانات والمعلومات موثقة عن طريق أكثر من مصدر، كلما كانت أفضل وأقرب إلى الواقع. (5) يساعد على تلافي القصور الموجود في كل منهج/ أداة/ نظرية/ ملاحظ على حدة (عام)، خصوصاً أن مناهج البحث فيها لها نقاط القوة ونقاط الضعف، كما أن أدوات جمع البيانات فيها لها أيضاً نقاط قوة ونقاط ضعف. (6) يمكن من الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي (خاص بتعدد المناهج)، ذلك أن كلا المنهجين مطلوب وهما مكملان لبعضهما. ويبقى السؤال: كيف يمكن الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في دراسة واحدة؟ وفي الواقع يعتبر التعدد المنهجي الوسيلة الوحيدة التي

يمكن بما الجمع بين منهجي البحث الكمي والكيفي والذي شأنه أن يؤدي إلى تلافي عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما.

عيوب التعدد المنهجي:

على الرغم من وجود العديد من نقاط القوة في التعدد المنهجي، لا يزال هناك العديد من نقاط الضعف التي، في كثير من الأحيان، تسبب الإحباط للباحثين مما يجعلهم يجمعون عن استخدامه وتوظيفه في أبحاثهم، ونقاط الضعف في التعدد المنهجي تتفاوت ما بين عام للتعدد المنهجي وخاص بنوع أو أكثر من نوع من أنواع التعدد المنهجي. ومن هذه النقاط:

(1) يستهلك الكثير من الجهد والوقت (عام). وبالتالي فإن التعدد المنهجي قد لا يلائم كل الباحثين، ويبقى تطبيقه مرتبطاً إلى حد كبير بمدى حرص الباحث على الوصول إلى نتائج دقيقة وقرينة من الواقع من ناحية، وملاءمة ظروفه لتوظيف التعدد المنهجي ممن ناحية أخرى.

(2) يؤدي إلى الإجابة عن أسئلة بحثية مختلفة (خاص بتعدد المناهج)، لأن الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي قد يؤدي إلى أن كلا قد يجب عن تساؤلات بحثية مختلفة مما لا يخدم الباحث أو الدراسة التي يتم فيها توظيف تعدد المناهج، (3) يتطلب مبالغ طائلة للقيام به (عام)، ولذا، فإن التعدد المنهجي قد لا يلائم الأبحاث ذات الميزانية المحدودة أو التي لا تتلقى دعماً خارجياً. (4) أنه معقد (عام)، ولا يتكون من خطوات سهلة ومسيرة، بل العكس من ذلك، فإن اللجوء إلى أكثر من مصدر من مصادر و/ أو أكثر من منهج و/ أو أكثر من نظرية في دراسة ظاهرة قد لا يؤدي إلى رسم صورة متكاملة عن الظاهرة، ومن الممكن أن يؤدي إلى وجود نتائج متعارضة (Silverman 1985, 105). كما قد يؤدي تعدد الملاحظين إلى عدم الاتفاق فيما بينهم على ما يلاحظون، إذ أن كلا منهم له طريقة تفاعل فريدة من نوعها مع الظاهرة (Lincoln & Guba 1985, 307).

لا يزال الباحثون في العلوم الاجتماعية يسعون في دأب من أجل الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية Social reality والتي تتناولها أبحاثهم من زوايا مختلفة وبطرق مختلفة، وهم في سعيهم هذا يحققون طموحاتهم بدرجات متفاوتة تبعاً للمنهج المستخدم والأداة الموظفة ونوع الدراسة وطبيعتها. ولعل أكثر ما يعيق أداء الباحثين ويقلل إلى حد ما من قيمة إنتاجهم العلمي، هم

اعتمادهم على منهج واحد و/أو أداة واحدة و/أو نظرية واحدة و/أو ملاحظ واحد و/أو مصدر واحد للبيانات. حيث أن لكل منهج أو أداة أو نظرية أو ملاحظ أو مصدر، عند توظيفه في دراسة ما منفردا، أوجه تصور ونقاط ضعف لا يتم تلافيها إلى عن طريق التعدد المنهجي. وتجدد الإشارة إلى أن التعدد المنهجي لا يمكن توظيفه توظيفا أمثل في المجتمعات العربية بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات. فالمجتمعات العربية تختلف بثقافتها عن الثقافة الغربية منها انبثق التعدد المنهجي وبالتالي، فعلى سبيل المثال، فإن أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان البريدي قد يتم استبعادها أساسا عند دراسة مجتمع عربي بعينه، وذلك قد يكون إما بسبب سوء الخدمات البريدية و/أو بسبب تفشي الجهل في ذلك المجتمع، كما قد يقوم استبعاد المقابلة في مجتمع عربي محافظ إذا كان الأمر يتعلق بعينة من النساء (على افتراض أن الباحث من الرجال). كما قد يتعذر توظيف تعدد النظريات بسبب عدم ملاءمتها أو بعضها للثقافة العربية، لأن معظم النظريات نشأت أساسا في الثقافة الغربية وطوعت لشرح تلك الثقافة وتفسير الواقع الاجتماعي العربي.

ومما لا شك فيه أن العلوم الاجتماعية تعني من الناحية المنهجية، قصورا واضحا يتمثل في عدم دقتها وعدم موضوعيتها. وهي بالإضافة إلى ذلك تعاني من كثرة الخلافات بين المشتغلين فيها حول المنهجية الملائمة. ويمثل التعدد المنهجي ارتقاء عن القصور الناتج عن استخدام أي منهج أو أداة أو نظرية أو ملاحظ أو مصدر بيانات لوحده، وكذلك ارتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية، إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو منهج أو لأداة أو لملاحظ أو لمصدر بيانات بعينه. لقد حاولنا من خلال هذا البحث العرض للتعدد المنهجي وأنواعه الخمسة، كما عرضنا لمزايا وعيوب هذه الأنواع، التي تكون المحصلة النهائية لمزايا وعيوب التعدد المنهجي. وبناء على ما تقدم من الممكن وضع بعض النقاط كنتائج لهذا البحث وهي كما يلي:

1- أن التعدد المنهجي هو أنسب مناهج البحث وأكثرها ملاءمة لطبيعة العلوم الاجتماعية.

- 2- أن التعدد المنهجي لا يتناسب مع كل الدراسات ولا مع كل الباحثين، لأنه يتطلب ميزانيات كبيرة نسبيا من ناحية، وبذل الكثير من الجهد والوقت من ناحية أخرى، وهو ما لا يتوفر دائما.
- 3- أن استخدام التعدد المنهجي يتطلب مهارة خاصة من قبل الباحثين، إذ أن النتائج المتحصل عليها باستخدام التعدد المنهجي قد لا تكون متناسبة. كما أن القدرة على توظيف أكثر من نظرية لدراسة الظاهرة نفسها مستوى يصعب الوصول إليه. لذا فإن استخدام التعدد المنهجي يتطلب تدريباً أعلى للباحثين ومستوى وقدرات بحثية أكبر.
- ولا يفوتنا هنا أن نقر بأن طبيعة الظاهرة أو المشكلة التي يدرسها الباحث قد تحدد إلى حد كبير المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات التي يمكن توظيفها. ومع ذلك يبقى التعدد المنهجي مطلباً من المفروض أن يسعى الباحثون إلى تحقيقه متى ما كان ذلك متاحاً.

الهوامش:

1. إبراهيم رجب، "المنهج العلمي من وجهة إسلامية في نطاق العلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية"، بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 1991.
2. أونجيل أركان، أركان البحث العلمي (دراسة مفاهيم البحث لأخصائي العلوم الاجتماعية)، ت: حسن ياسين ومحمد نجيب، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1983.
3. بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.
4. بنيه الرشيد، أثر ممارسة خدمة الجماعة في إشباع بعض الاحتياجات النفسية الاجتماعية للأطفال المتخلفين عقلياً (دراسة تجريبية بمعهد التربية الفكرية للبنات بالرياض)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994.
5. سامي الدامغ، الثورة العلمية في العلوم الاجتماعية (بين الجوانب النظرية والتطبيقية)، المؤتمر السابع للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1993.
6. عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980.
7. عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1988.
8. عبد المعطي عبد الباسط، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
9. محمد الجوهري و عبد الله الحريجي، طرق البحث الاجتماعي، مطبعة الجدة، القاهرة، 1978.
10. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ت: عادل مختار المرأوي و سعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1994.
11. الحمالي عبد الله، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي _ تونس، 1988.
12. Al.Damigh, S., Attitudes of Clinical Social Workers Towards Alcoholism . Unpublished Doctoral Thesis , Urbana -Champaign ,II ,University of Illinois , 1992.
13. Nachmias , D ,& Nachmias , c . Research Methods in the Social Sciences , St .Martin's Press. Patton , M .Q . New York ,1987.
14. Ruckdeschell , R. " Ethnographic Research" (A qualitative Research Approach to study of the interdisciplinary team), swhc. 1990.